

131564

خالد بلقاسم

للمؤلف في دار توبقال للنشر

أدونيس والخطاب الصوفي

طبعة أولى، 2000

الكتابة والتصوف عند ابن عربي

I
D
T

دار توبقال للنشر

عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار

بلقدير، الدار البيضاء 20300 - المغرب

الهاتف / الفاكس : 22.67.27.36 (212)

الفاكس : 22.40.40.38 (212)

e.mail : toubkal @iam.net.ma

تم نشر هذا الكتاب ضمن
سلسلة المعرفة الأدبية

تقديم

للتورط في دراسة الخطاب الصوفي تفاصيله المتمنة عن الاستقصاء وما يقتضي التأمل ليس هذا التورط فحسب، وإنما موجهاته ومواقفه. بها تتكشف الرهانات المتحركة في اختيار موضوع هذا البحث، وفيها يتبدى أن تجديد رؤية الموضوع لا ينفصل عن إبدال مكان الرؤية. إبدال لا يستقيم إلا بالمصاحبة الطويلة للموضوع، والدرية القاسية على استساغة ألم هذه المصاحبة وتحويله إلى لذة خاصة.

لقد سمحت لنا دراسة سابقة⁽¹⁾ بالاقتراب من القضايا النظرية التي يطرحها الخطاب الصوفي، وملامسة الأحوال التي يفتحها أمام القراءة. وترسخ في اعتقادنا أن ما ينطوي عليه هذا الموضوع من أسئلة، يجعل منه تحديا يكرس الإحساس بحدود الباحث وهشاشته كلما أزمع على ارتياد مغامرة المقاربة. ومع ذلك توطد العزم على المغامرة، انطلاقا من اجتذاب خفي، التيس فيه ألم القراءة بلذتها، وحفزت عليه ملامسة مبتهجة لما يسمح به الخطاب الصوفي من إعادة بناء واعدة لتقديم الثقافة العربية وحديثها. وهو ما جعل التورط في دراسته استحقاقا لانتساب معرفي لا يقتصر على الآني، وإنما يعول على إرساء بذور مشروع يتجاوز إمكان الفرد لما يتطلبه من جهد جماعي.

تؤرخ أسئلة الخطاب الصوفي وإمكاناته لنسيان مُخلّ منع المشهد الثقافي القديم والحديث من استثمار ما ينطوي عليه هذا الخطاب، ومتابعة المسالك التي كان يحفرها ويتغيا إرساءها. وركوب مغامرة الإنصات لهذه الأسئلة لا ينفصل عن تأمل هذا النسيان ودواعيه. وهو ما يضاعف آلام المصاحبة.

إن نسيان إمكانات الخطاب الصوفي وحجبتها أرسته قراءات أنجزت عنه، لما راكمت عنه من أحكام. ومن ثم كان الوعي بالمسافة الفاصلة بين الخطاب الصوفي وما

(1) خالد بلقاسم، أدونيس والخطاب الصوفي، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 2000.

الطبعة الأولى 2004

جميع الحقوق محفوظة

طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة

الإيداع القانوني رقم : 2004/95

ردمك 1 - 52 - 409 - 9954

أُنجز عنه منطلقاً منهجياً، يمكن من التمييز بين هذا الخطاب وبناء قراءته. فهذا البناء لا يمكن أن يصبح بديلاً عن الموضوع بما هو معطى. صحيح أن تاريخ الخطاب الصوفي لا يتكشف بمعزل عن تاريخ قراءته، غير أن القراءة تظل مجرد احتمال من الاحتمالات اللانهائية لبناء الموضوع. وهكذا فإن اختزال علاقته بها في التطابق لا يستسهل هذه العلاقة فحسب، وإنما يعصف، أيضاً، بمفهوم القراءة بما هي بناء متجدد للموضوع. إن أهمية القراءات المنجزة عن التصوف ودواعي استدعائها تكمن في موجهاتها، والامكنة المعرفية المتحركة فيها، والإبدالات التي تشهدها. والوعي بالفرق بين الموضوع وقراءته يحصن الدارس من استعجال الأحكام، ومن منزلق اختزال الموضوع في نتائج قبلية، فيما يُضاعف الألم والمكابدة، بما يتطلبه من قراءة تعول على الموضوع المعطى دون نسيان ما راكمته القراءة عنه.

ودون أن تصرح الدراسة بالحجب التي راكمتها القراءات عن التصوف، فإنها تكشف، بمكانها المعرفي وأسئلتها المضمرة والصريحة، عن رهانها بما يجعل هذه الحجب ترتفع في القراءة وبها. ولربما كان تاريخ قراءة الخطاب الصوفي هو عينه تاريخ الحجب التي أنبتت حوله، ذلك ما يستدعي قراءة تفكيكية. ستكون، إن هي أنجزت، منطلق إعادة البناء التي ينتظرها الخطاب الصوفي. فمن الحجاب الفقهي إلى الحجاب الإيديولوجي ثم بعده الحجاب العلمي، كان الخطاب الصوفي ضحية أحكام رسخت كَبْتَه.

معلوم أن كل دراسة تتوجه إلى موضوعها بغية إعادة بنائه وتحيين المعرفة به، انطلاقاً من الأسئلة التي تنتجها عنه وتفتحها فيه في آن. وهو ما لا يتسنى إلا بالانتساب إلى إشكالية واضحة، والاستناد إلى فرضيات تنشغل الدراسة بالاستدلال عليها على نحو مقنع. وتحديد الإشكالية والفرضيات لا يعني بلوغ عتبة امتلاك معرفة نهائية بالموضوع، بقدر ما هو سعي إلى تجديد الرؤية إليه. أما بلوغ المعرفة النهائية في العلوم الإنسانية فهو وهم يهدد بتحويل المفاهيم الإجرائية، التي تتوسل بها المقاربة، إلى سلط لتعنيف النص واستفراغها من لانهائيتها عوض ترسيخ مجهولها.

إن إشكالية هذه الدراسة متشعبة بتشعب موضوعها. وهي ترتبط بآليات اشتغال الخيال في بناء الشيخ الأكبر ابن عربي لمفهوم الكتابة وفي ممارسته لها، انطلاقاً من الخلفية الأونطولوجية والمعرفية التي تسنده، وانطلاقاً، أيضاً، من الوشائج المتشابكة التي تصل مفهوم الكتابة لديه بغيره من المفاهيم. ومن ثم فإن الإشكالية تراهن على الأسس الوجودية والمعرفية التي يحتكم إليها الشيخ الأكبر في إرساء مفاهيمه، وعلى العلاقات السرية التي توجه تعقيده للكتابة وممارسته لها. فالتشعب الذي يسم تأمل ابن عربي

لمفهوم الكتابة ويشم ممارسته لها هو ما يخط تميزه وفرادته في المشهد الثقافي القديم. ونسيان هذا التشعب، بدعوى تطبيق الموضوع، لن يكون إلا إلغاء لرهان مركزي عول عليه الشيخ الأكبر وسعى إلى استنباطه.

وما كان الانشغال بإشكالية متشعبة ليستقيم إلا في ضوء فرضية متعددة الفروع، ودون أن نستقصي هذه الفروع، التي سيفصح عنها مسار الدراسة، يمكن أن نصوغ هذه الفرضية في شقين متداخلين :

1- لابن عربي تصور متماسك عن الكتابة تجسّد في تأثيله لمفهومها، بناء على خلفية وجودية ومعرفية ولغوية، واعتماداً على تجربته الذاتية. وهو تصور لا يتكشف إلا باستجلاء الوشائج التي تنتظمه وتفتح مفهوم الكتابة على غيره من المفاهيم. وقد انخرط الشيخ الأكبر بهذا التصور في القضايا التي شغلت الشعرية العربية القديمة، على نحو يسمح بإشراك آرائه في إعادة قراءة هذه الشعرية.

ذلك أن ابن عربي أرسى مفهوماً خاصاً للكاتب وتأمل علاقة اللفظ بالمعنى والفرق بين الشعر والكتابة. وهو ما تأولناه بوصفه مساهمة منه في الحوار الذي شغل الشاعرين القدماء، مركزين على ما فتحت هذه المساهمة من احتمال في الشعرية القديمة، دون أن تجد من يرسخه، لأن التأمل الصوفي ظل مبعداً عن هذه الشعرية على الرغم مما كان يعد به إدماجه فيها.

2- لم يكن تأمل ابن عربي لمفهوم الكتابة بمعزل عن ممارسته لها، بل إن الحدود بين التأمل والممارسة تضيق عنده إلى حد التلاشي في سياقات عديدة. وقد كانت هذه الممارسة تنطوي على تجريب لا يكشف عن وعي بمآزق وأسئلة الشكل الكتابي فحسب، وإنما يكشف عن اصطدام بمحدودية اللغة أيضاً. فالتجريب لم يكن منفصلاً عن تجربته الوجودية عموماً، بل إن عناصر بنائه لكتابته تُفهم بما يوجه هذه التجربة. وهكذا فإن الدراسة، في ضوء شقي الفرضية، تتوجه إلى ابن عربي بوصفه منظراً للكتابة، على نحو يُقرّب من اهتمامات الشاعرين القدماء، وبوصفه شاعراً أنتج خطاباً ينطوي على أسئلة تمس المسألة الأجناسية وتطرح قضايا الشكل الكتابي.

إن إشكالية الدراسة، بناء على هذا الافتراض المتعدد الاضلاع، تستلزم قراءة نسقية، تعول على الوشائج والعلاقات، مهما بلغ خفاؤها، ومهما أصرّ ابن عربي على التكتّم عنها. والرهان على إنجاز قراءة نسقية اقتضى التنبيه لخصوصية النسق في الخطاب الصوفي، الذي يقدم نفسه وكأنه ضد كل توجه نسقي. وهذه الخصوصية هي ما يجنب الدراسة منزلق استعجال الحكم على التقطع الظاهر في هذا الخطاب. فالتنسيق لا يشتغل

بالآليات ذاتها في كل الكتابات. وهو ما يسم هذه الكتابات بالاختلاف ويسمح بالحديث عن النسق بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد. ذلك ما تنبه له لاکولابارت ولوك نانسي Lacoue Labarthe et Luc Nancy في تشديدهما على تميز النسق في التجربة الرومانسية الألمانية⁽²⁾.

وملامسة النسق في خطاب ابن عربي اقتضى التركيز على العلاقات والوشائج؛ خفيها وصريحها، بغية الاقتراب من الانتظام الخاص الذي تنهض عليه القراءة، مما يجعلها مشرعة على الاحتمال. عليه تعول وبه تستهدي.

ولم يكن حصر دراستنا في الكتابة عند الشيخ الأكبر مسعفاً في تطوير الموضوع، لأن المفهوم، كما تبلور في تأثله له وفي ممارسته للكتابة، انبنى على تشعب منع من تحديده على نحو قبلي. فقد تبدى لنا أن هذا التحديد يخون رهان ابن عربي. ولكن استعمال مصطلح الكتابة في عنوان هذه الدراسة اقتضى منهجياً، التصريح بالمقصود منه. وهذا التجاذب بين التحديد وتركه هو ما حدا بنا إلى تخصيص قسم كامل لآليات تأسيس ابن عربي للمفهوم، دون أن نستثني الأقسام الأخرى من هذا الإشكال. وهكذا جعلنا تمنع تحديد المفهوم عند الشيخ الأكبر جزءاً من إشكالية تعريفه، مركزين على البناء من الداخل، أي الإنصات لنصوص ابن عربي ومصاحبة ما تصرح به وما تصمت عنه في آن.

ولما كان ضبط المفاهيم وتطوير الموضوع هاجس كل دراسة، فإن مقارنة الخطاب الصوفي تحتفظ بما يميزها، لأن استراتيجية هذا الخطاب تتأسس ضداً على هذا الضبط. ومن ثم كان ضرورياً تحكيم خصوصية الموضوع الموصوف في توجه الخطاب الواصف، بما يجعل إعادة بناء الموضوع غير منفصلة عما يسمح به تميزه وتفرد.

فقد تحاشى الصوفية الحد والتعريف والخصر لما ينطوي عليه ذلك من تضيق. فمتى سئلوا عن ماهية الشيء لا يجيبون بالحد الذاتي⁽³⁾. فالحد عندهم يتحقق في التجربة وبها. ولم يكن الوعي بخصوصية الخطاب الصوفي تملصاً من الضبط النظري أو استسهالاً للمقاربة، بقدر ما كان مكابدة لمهمة أشق. وهي مصاحبة المفهوم في مسار انبثائه، سواء من خلال تعقيد ابن عربي له أو من خلال تجربته في الكتابة. وهو ما سمح بالتمييز بين دلالات عديدة لمفهوم الكتابة في تأمله له.

وإذا كنا سنخصص مفهوم الكتابة عنده بوقفه مطولة، انطلاقاً مما يقتضيه رهانه على

أسس عديدة، فإننا نكتفي بالقول، في هذا السياق، إن المفهوم لم يُشغَل دوماً بدلالة واحدة لدى ابن عربي. فقد تأرجح في تأملاته له بين الضيق والاتساع. عندما يرصد الشيخ الأكبر الكتابة في الوجود يتسع المفهوم ويتشعب. وهو أيضاً ما يشهده المفهوم عندما يتناول القرآن بوصفه كتابة. أما عندما يعرض لعلاقة الكتابة بالشعر، فإن المفهوم يضيق ويكاد يكون فرعاً من الشعر لا أصلاً له. وواضح أن هذا الضيق والاتساع يخضع للتجليات. غير أنه لا يعني انفصال هذه الدلالات المتعددة أو انقطاع الوشائج بينها. ذلك ما لا يسمح به مفهوم التجلي.

وحرصاً على استثمار هذه الوشائج التي تحكم مختلف دلالات الكتابة عند ابن عربي، رجحنا الاشتغال على التوسيع الذي أرساه في بناء المفاهيم، على ما في ذلك من ألم مضاعف. وتوجه اهتمامنا إلى البذور التي استنبتها في مفهومه للكتابة الوجودية والكتابة في القرآن، حيث كشف عن قضايا نظرية تتعلق بصلة الخط بالصوت، والكتابة بالفعل الشبقي، وغيرها من القضايا الشائكة. وهذه البذور ستسري في مفهومه للكتابة بمافي ممارسة إنسانية، كما ستسري في الأشكال الكتابية التي خبرها تجربة.

ولم يكن مصطلح الكتابة هو ما اقتضى وحده المساءلة في دراستنا، ذلك أن اعتماد مصطلح الخطاب في هذه الدراسة استلزم تحديده أيضاً، ولو على نحو أولي. فتشغيل هذا المصطلح لم يكن مريحاً، لأن الالتباس الذي يطبعه وسمه بتعميم مخل. فسيولته التداولية واستسهال استعماله يهدد بإفراغه من كل حمولة نظرية. ومن ثم فإن اعتماد مصطلح الخطاب في الدراسة طرح من الصعوبات أكثر مما سمح به على المستوى الإجرائي. فقد غدا التعميم مكوناً من مكوناته الدلالية، ولم يفلح التقييد الذي يرتبط به كلما اقترن بحقل معين، من تقليص هذا التعميم.

وإذا كان تقييد مصطلح الخطاب بحقل من الحقول يتغيا تحديد عناصر بها ينتمي إلى ما صُنّف فيه، فإن هذا التقييد لا يقوم لوحده سنداً في تحديد المقصود بالخطاب، بل تتدخل الخلفية المعرفية التي تشكل مرتكز استعمال المصطلح، لأن هذه الخلفية تُضمنه حمولة خاصة. وبذلك يختلف مضمون الخطاب، على سبيل التمثيل، في الشعرية عنه في الدلالية.

شهد مفهوم الخطاب في الدلالية توسيعاً، انطلاقاً من اتساع موضوعها، الذي شمل ما هو لغوي وغير لغوي⁽⁴⁾. وتكاد الحدود بينه وبين مفهوم النص تتلاشى، وخصوصاً في بعض اللغات الأوروبية التي لا تمتلك مقابلاً لمصطلح Discours الفرانكو

ساكسوني⁽⁵⁾. و إذا كان استقصاء مفهوم الخطاب في الدلائلية يفتح على تفاصيل يستوجبها التعدد، الذي يسم الدلائلية، ما دامت الدلائلية دلالات، فإن التركيز على ما تشترك فيه هذه الدلائليات يجنبنا متاهة رصد التفاصيل. ونقصد بالمشارك الأساس الإبستمولوجي الذي تنطلق منه. وهو اعتبارها الخطاب دليلاً، بناءً على الأولوية التي تعطيتها للغة. ففي نظرية الدليل تتحدد اللغة بوصفها سابقة دوماً على الخطاب⁽⁶⁾. فالخطاب في هذه النظرية هو استعمال أدلة. إنه سلسلة اختيارات في نسق الأدلة الموجودة على نحو قبلي⁽⁷⁾. وهدم هذا المنطلق الإبستمولوجي هو أس النقد الذي أنجزه ميشونيك للدلائلية ولمفهوم الخطاب فيها. فقد اعتبر أن القول بالاختيار في تحديد مفهوم الخطاب يجعل هذا المفهوم نتيجة اختيار في ركام اللغة، لأن الدلائلية تنطلق من أسبقية اللغة على الخطاب⁽⁸⁾.

لا ينفصل مفهوم الخطاب في الشعرية، وتحديدًا في شعرية الإيقاع، عن مفهوم الذات. ولا تتحدد الذات، في هذه الشعرية اعتماداً على مستويات لسانية، وإنما اعتماداً على تحويل قيم في اللغة إلى قيم في الخطاب⁽⁹⁾. تحويل يتحقق في نسقية بها تتفرد الذات الكاتبة في خطابها. فالخطاب، في هذا السياق، ليس استعمالاً لدالة وإنما هو حركية الذات ووضعيته في اللغة والتاريخ والثقافة⁽¹⁰⁾. وقد ظل سؤال الذات مغيباً في الدلائلية، لأن ميتافيزيقا الدليل التي أرستها لم تسمح باستنبات أسئلة حول الذات.

وفي ضوء هذا التمييز الذي يمنع من استسهال المفهوم أو تشغيله حدسياً، اقتضى منا المتن المدروس، بخصائصه التي تسم تفردة، تشغيل مفهوم الخطاب بمعنيين مختلفين، دون أن يكونا منفصلين. وهذا التشغيل أملاه المتن قبل غيره. ذلك أن الخطاب عند ابن عربي انبنى نظرياً ونصياً.

عندما يطغى الجانب النظري في هذا الخطاب، فإن دلالاته تتماهى مع دلالة ما يعرف بالخطاب الواصف، أي مجموع الآليات المتحركة في تأمل ابن عربي، وما يسند لها من موجّهات ومنطلقات تسم تنظيره بتفرد خاص. وتجعل خطابه يحتفظ بموقع بنائه للمفاهيم وبآليات إنتاجها.

أما عندما يخفت هذا الجانب النظري، أو يبلغ تكتم ابن عربي عنه درجته

القصوى، فإن الخطاب يتماهى مع الممارسة النصية. وفي هذا السياق تصبح الكتابة شكلاً من الأشكال التي توصل بها ابن عربي في هذه الممارسة. إن تشغيل مصطلح الخطاب بهذا المعنى يقترب من تصور الشعرية له، دون أن تكون المنطلقات المتحركة في تحديد الشعرية للخطاب هي عينها التي وجهت ابن عربي. ذلك أن الشيخ الأكبر يحتفظ بمفهومه الخاص لوضعية الذات الكاتبة.

وهذا المعنى المضاعف للخطاب لا يقوم على فواصل قارة ونهائية. وابن عربي كان حريصاً على إلغاء هذه الفواصل. فقد كان يراهن على بناء نظريته من داخل الممارسة النصية للصيقة بالتجربة، على نحو يهدم الحدود بينهما. ومن ثم فالتوصل بهذا المعنى المضاعف إجراء منهجي ليس إلا. وهو الإجراء الذي تحكّم في توزيع الدراسة إلى أربعة أقسام.

خصصنا القسم الأول منها لموجهات آلية التوسيع، التي احتكم إليها الشيخ الأكبر في بناء مفاهيمه، على نحو هيا لفتح مشهد تقييده لمفهوم الكتابة. كما تناولنا فيه الأساس الوجودي لتصوره عن الكتابة، بما مكّن من ملامسة العناصر التي تسند هذا التصور وتشتغل في امتداداته. ولما كان التقييد الأول مرتكزاً على الكتابة الوجودية، فإن العبور منها إلى الكتابة بما هي ممارسة إنسانية، اقتضى تأطير المفهوم ضمن علاقة المطلق بالحدود، بناءً على الإمكان القرائي الذي استنبته ابن عربي في مفهوم الصورة. وهذا ما تكفل به القسم الثاني من الدراسة. فبعد رصد آليات الصورة بالمعنى الذي أرساه ابن عربي لها، تأملنا تجربة الكتابة وكتابة التجربة. وقد تغيا هذا التأمل ملامسة تشابك المطلق بالحدود في هذه الكتابة والإمكان الوصلي الذي فتحه الشيخ الأكبر بينهما. كما تغيا الاقتراب من دور التجربة في التقييد عند ابن عربي. وهو ما جعل الأساس الأونطولوجي، الذي أرساه في التقييد، مفتوحاً على اختبار ذاتي لامست فيه الذات الكاتبة أهوال الفعل الكتابي من داخل التجربة.

من الأساس الأونطولوجي وغنى التجربة في التقييد إلى الإمكان اللغوي وما هياه لمشهد تأثيل المفهوم. ذلك ما انشغل به القسم الثالث. ففيه تم الإنصات لتأويل ابن عربي للغة من موجهات أونطولوجية وذاتية، على نحو سمح بتحديد مفهوم أولي للكتابة في الخطاب الواصف لابن عربي. ولما تسنى لنا صوغ هذا التحديد ربطناه بمفهوم ابن عربي للشعر، وأدمجنا آراءه حول علاقة الشعر بالكتابة في الخطاب النقدي القديم، قبل أن نختبر، في القسم الرابع، تجليات هذه العلاقة في الممارسة النصية لابن عربي. وهو ما مكّننا من تأمل الأشكال التي انشغل بها في هذه الممارسة.

(5) المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

(6) Henri Meschonnic, Critique du rythme, Verdier, Paris, 1982, P.70.

(7) المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

(8) المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

(9) المرجع السابق، ص. 86.

(10) المرجع السابق، ص. 71.